



*Strengthening Africa's Economic Performance*

مؤسسة برانتهورست

دعم الأداء الاقتصادي لإفريقيا

ورقة المناقشة لبرانتهورست 2009/2

[www.thebrenthurstfoundation.org](http://www.thebrenthurstfoundation.org)

# إجماع بحيرة كيفو جدول أعمال إفريقيا التنافسية

## ملخص تنفيذي

### عشر استراتيجيات لتحسين التنافسية الإفريقية

إجماع بحيرة كيفو هو ثمرة النقاش الذي دار خلال اجتماعين اثنين عقدا سنة 2008 بإيطاليا ورواندا. ولقد حدد هذا النقاش التنافسية على أنها العنصر الخطير في استراتيجية إفريقيا لتحسين مستوى العمالة والرخاء. ولقد جعلت الأزمة الاقتصادية العالمية والفقاعة الديموغرافية لإفريقيا المهمة أكثر استعجالا. وتعرف التنافسية هنا بالقدرة على المحافظة على بيئة تمكن الشركات من انتاج وبشكل مربح سلعا وخدمات تجعل السوق مستعدة للدفع مقابل الحصول عليها. وتقترح الوثيقة مجموعة من الإجراءات التي يمكن للدول الإفريقية والقطاع الحر والمنظمات غير الحكومية والدول المانحة للمساعدات أن تتخذها بغية تحسين التنافسية الاقتصادية للقارة. وهذه الإجراءات هي:

- **توازن الإصلاحات:** التركيز ليس فقط على الجانب الماكرواقتصادي (الاستقامة المالية، و السياسة النقدية والتجارية مثلا) ولكن أيضا على الإصلاحات الميكرواقتصادية، خاصة السياسات المتعلقة بضرائب الدولة ونفقاتها وبتهيئة دخول الصفقات التجارية وخروجها وغيرها من الأنظمة التنظيمية الأخرى.
- **خفض النفقات وتقليص الحواجز والشك:** العمل على إزالة الاختناق الإداري والاستثمار في البنية التحتية والمهارات وضمان أن سيادة القانون هي من مهام الدولة القسوى. فالبلدان التي لا تستثمر أيضا في مجالي الصحة والتعليم او التي لا تحافظ على البيئة الطبيعية لن تستطيع أن تظل تنافسية لمدة أطول.
- **المقاييس:** يجب تطوير مقاييس التنافسية كطريقة لمقارنة وتقليص تكاليف التعامل التجاري.
- **التمييز:** في الوقت الذي تشمل فيه بعض تحديات إفريقيا القارة برمتها – مثل ارتباط نسب النمو بأسعار المواد الخام والتكلفة العالية للمرافق العامة وغياب البنى التحتية ووجود قاعدة مهارات متدنية وانفجار ديموغرافي هائل – واختلاف الدول بين ناجح في الإصلاحات وفاشل فيها وبين دول نفطية غنية وأخرى فقيرة من حيث الموارد الطبيعية، كل هذا يتطلب إعداد استراتيجيات تنافسية على المقاس حسب ظروف كل بلد على حدة.
- **التنافس من أجل الاستثمار وليس المساعدات:** تخصيص المزيد من الوقت للتنافس من أجل الاستثمار وليس من أجل التفاوض على حزم المساعدات، وبناء محطات واحدة وتبسيط الإجراءات بالنسبة للمستثمرين وليس للمانحين.

- **تطوير مدونات قواعد السلوك:** تبني مدونات قواعد السلوك بالنسبة للأعمال والمنظمات غير الحكومية، والعمل على تقليص الأنظمة التجارية المرهقة وعلى ضمان القدرة على التنبؤ في كل ما يتعلق بالتعديلات التنظيمية والسياسات الضريبية.
  - **الفصل بين الإصلاحات المحلية والمساعدات:** على الحكومات الإفريقية ألا تجعل الإصلاحات الاقتصادية مشروطة بتوفر المساعدات؛ مثلاً في مجال القدرات التجارية ومناخ الإصلاحات التجارية بإمكان البلدان تحقيق الكثير بمفردها، لأن العناصر المهمة هي القيادة وتدابير المشاريع، وليس المال.
  - **الحفاظ على النفقات الأساسية:** العمل مع المؤسسات المالية الدولية من أجل جعل النفقات الحكومية الضرورية للتقدم الاقتصادي لا تخضع لأية قيود.
  - **ضمان تنافسية العملة:** اتخاذ الحذر مما يسمى بـ«المرض الهولندي» و ضمان نسبة تنافسية لسعر الصرف.
  - **بناء تحالفات النمو:** تطوير إجماع محلي حول ضرورة القيام بالإصلاح الاقتصادي، وحول أهمية تحقيق نسب نمو عالية للتقليص من حدة الفقر، وحول إدماج البلاد في الاقتصاد العالمي.
- وينبغي للبلدان الإفريقية التي تتبنى هذه الإجراءات ألا تصبح تنافسية بشكل أكبر فقط، بل يتعين عليها أن تشهد تراجعاً هاماً للفقر.

## مقدمة: تحدي دائم

إن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها لبلد ما أن يعاني من الظلم على يد الاقتصاد العالمي هي إقصاؤه من هذا الاقتصاد، ومن ثمة ظهور لإصلاح من أجل التنافسية كأولوية إفريقية بارزة؛ وليس هناك طريقة واحدة لتحقيق اقتصاد تنافسي، إلا أنه يتعين على كل البلدان التي تطمح إلى تحقيق مستقبل ما بعد المساعدات القيام بتشخيص النقائص التي تحد من مشاركتها في التجارة العالمية وإيجاد علاج لها.

ولم يسبق لمهمة جعل اقتصاديات إفريقيا أكثر تنافسية أن كانت أكثر استعجالاً، فالأسعار العالية للسلع، والتي حافظت على نسب نمو تعادل 5% في السنة على امتداد خمس سنوات، انخفضت بشكل مهول. وبتقلص عائدات الحكومات في الدول الصناعية سيشهد تدفق المساعدات الموجهة للحكومات الإفريقية انخفاضاً ملحوظاً، كما ستشهد تحويلات الأفارقة، التي تعد مصدراً هاماً للرخاء والاستثمار، تقلصاً هي الأخرى.

وتأكد هذه الحقائق أهمية إضافة قيمة أكبر للصادرات الإفريقية والاستثمار في المهارات والمؤسسات وفي تغيير العقلية لتمكين إفريقيا من المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي. وهذا يتطلب بناء تحالفات عبر القارة لنمو اقتصادي لكي تكون طاقات القطاع العام كقوة تخدم الصالح العام مفهومة بشكل أفضل لدى واضعي السياسات وصناع الرأي الأفارقة وومجموعات المجتمع المدني.

وتخلق الضغوطات الداخلية زخماً عارماً للقيام بالعمل ولإحداث التغيير. فبحلول عام 2025 سيكون واحد من بين كل أربعة شبان من أصل إفريقي جنوب الصحراء، مما سيشكل 40% من الساكنة الإفريقية البالغة سن العمل و 60% من الساكنة العاطلة عن العمل. وتخلق الأوضاع المعيشية المزرية والخدمات الأساسية الفقيرة المقرونة بعدم المساواة في المجال الصحي احتمالاً كبيراً لعدم الاستقرار. كما أن التهميش الاقتصادي لنساء إفريقيا يزيد من تكبير التقدم وتقييده، فإذا تم إطلاق مواهبهن بشكل كامل فإن نساء إفريقيا وشبابها ستشكل قوة دفع هائلة لتحقيق التغيير الإيجابي في القارة الإفريقية، وإذا تم تجاهلها، فإن محنتهن ستكون محفراً لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

خلال الخمس وعشرين سنة الماضية ظل جدول أعمال الإصلاحات الإفريقية مدفوعاً بأولويات الدول المانحة. وكانت الوصفات السياسية أقرب لما يعرف بـ «إجماع واشنطن» والذي أكد على الانضباط الماكرواقتصادي (الذي حافظت عليه إفريقيا في الغالب) وعلى تحرير السوق (الذي غالباً ما تجنبتة)؛ فتطور النقاش نحو التركيز على الحكامة والمؤسسات من جهة، والمتمثل في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) ومن جهة أخرى نحو الاستثمارات العامة الكبرى في الرأسمال البشري كما تمت الإشارة إلى ذلك بشكل بارز في

الأهداف الإنمائية التابعة للأمم المتحدة. وفي الآونة الأخيرة بدأت إفريقيا تتطلع إلى النمو المذهل الذي تشهده الصين وتساءلت عما إذا كان هناك <<إجماع بينيين>> الذي يمكن تبنيه كبديل.

#### إجماع واشنطن

جون ويليامسون هو من سك لفظ <<إجماع واشنطن>>. ولقد قدم عشرة مجالات للإصلاح لما اعتقد الكثيرون في المؤسسات المالية الدولية بواشنطن أنه يتعين على أمريكا اللاتينية (وليس كل البلدان) القيام به ابتداء من 1989 (ولكن ليس في جميع الأوقات) ، وتشمل هذه المجالات الانضباط المالي والإصلاح الضريبي، وتحرير أسعار الفائدة، والحفاظ على أسعار صرف تنافسية، وتحرير التجارة، والخصخصة.

حسب ويليامسون فإن <<الأفكار الكبيرة الثلاثة>> التي وراء هذا <<الإجماع>> هي: الانضباط الماكرو اقتصادي، اقتصاد السوق، والانفتاح على العالم فيما يخص التجارة والاستثمار.

وفوق كل هذه الجلبة، ناضلت إفريقيا من أجل وضع جدول أعمال إصلاحي خاص بها. وزادت الأزمات الاقتصادية والأمنية من ضعف الحكومات الإفريقية جاعلة سن الإصلاحات وتنفيذها أمرا أكثر صعوبة.

وانطلقت العملية التي أدت إلى هذا الإجماع من فرضية أن تحسن التنافسية الإفريقية أمر حيوي في التنمية. والتحدي لا يكمن في الدفاع عن هذه الضرورة بقدر ما هو توضيح ما يجب القيام به لتحقيقه.

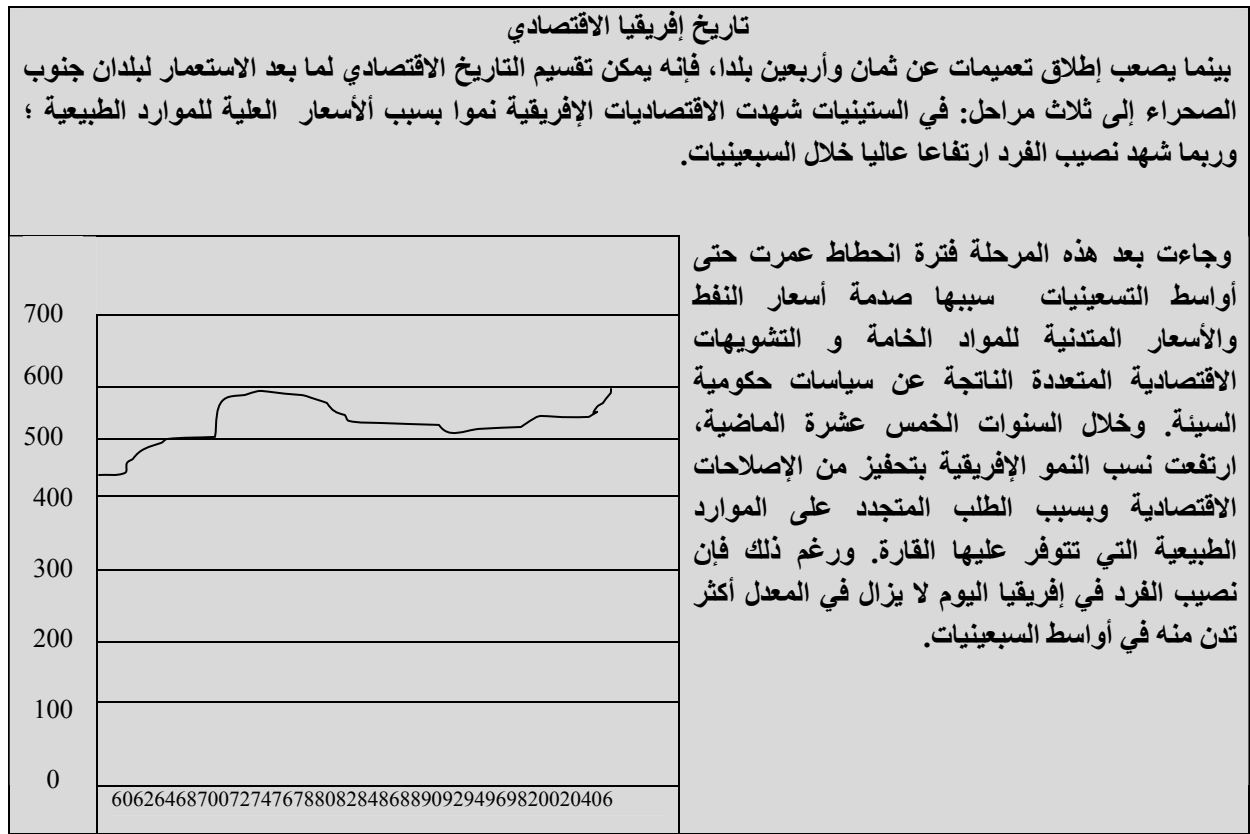
وجاء الإجماع نتيجة تعاون بين مؤسسة برانتهurst وبين اتحاد الأبحاث الاقتصادية الإفريقية، وقيادة التجارة بجنوب إفريقيا ومؤسسة كونراد أديناور. وقد جمعت هذه العملية رجال الأعمال وواضعي السياسات والصحفيين و الأكاديميين والمفكرين في اجتماعات عقدت في فيلا لكوينا بكينابيا في إيطاليا من مايو (أيار) 2008 وعلى ضفة بحيرة كيفو بجيزيني برواندا من 14-15 دجنبر (كانون الأول) 2008 . وبالإمكان الاطلاع على قائمة المشاركين في الملحق.

### التحدي الذي تشكله التنافسية الإفريقية

المشكلة الكبرى التي تؤثر في تنمية إفريقيا هي مدى صعوبة القيام بأعمال هناك. وحسب المسح السنوي المتعلق بممارسة الأعمال التجارية الذي ينجزه البنك الدولي تبدو إفريقيا أقل ودية في التعامل مع التجارة ، إذ تحتل البلدان الإفريقية الرتبة السادسة والثلاثين بعد المئة مقارنة مع الرتبة السابعة والثمانين التي تحتلها بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان جزر الكرايب. ويتوقف ضمان مستقبل إفريقيا على إزالة هذه الحواجز التي تقلص من التنافسية في القطاع الخاص – خاصة منها تلك التي تنتج عن التدخلات الحكومية السيئة.

والتنافسية هي القدرة على المحافظة على بيئة تمكن الشركات من إنتاج، وبشكل مربح، سلعا وخدمات تجعل السوق مستعدة للدفع مقابل الحصول عليها. العمل على إزالة الاختناق الإداري والاستثمار في البنية التحتية والمهارات وضمن أن سيادة القانون هي من مهام الدولة القصى. فالبلدان التي لا تستثمر أيضا في مجالي الصحة والتعليم او التي لا تحافظ على البيئة الطبيعية لن تستطيع أن تظل تنافسية لمدة أطول.

وشهدت إفريقيا تغييرين هامين سمحا بالتركيز على التنافسية؛ الأول هو أن الديمقراطية أضحت أكثر انتشارا الآن مما كانت عليه منذ الاستقلال، والثاني هو أن القارة تمتعت مؤخرا بنصف عقد من النمو الاقتصادي، مما أدى إلى التقليل من مقاومة إصلاحات السوق.



الديموقراطية مهمة في حد ذاتها، ولكنها تحسن أيضا الأداء الاقتصادي والاجتماعي. ولقد أثبتت البحوث الأخيرة أنه خلال العقدين الأخيرين حققت 8 من أصل 65 من الحكومات الاستبدادية نموا، بينما شهد ثلث هذا العدد سنة على الأقل من الانكماش الاقتصادي الحاد. وفي البلدان النامية خارج شرق آسيا، شهدت اقتصاديات الديمقراطية بين 1960 و2003 نموا بلغت وتيرة سرعته 50% مقارنة بوتيرة سرعة البلدان الاستبدادية.

وتقلص الديمقراطية التكاليف من خلال تجنب النزاعات وتحسين المراقبة العامة لنفقات الدولة وجعل الحكومة أكثر استجابة . ويكون أداء الديمقراطية أفضل بخلفها لمؤسسات المساءلة التي تدعم سيادة القانون وتراقب السلطة التنفيذية، وتردع الفساد و تفصل الولاء السياسي عن الفرصة العامة.

وربما تكون الديمقراطية خاصة أكثر حفاظا على الإجماع السياسي حول الإصلاح والذي يميز بين الإصلاحات الناجحة وبين الإخفاقات الراكدة. وسبب كون إفريقيا قد أصبحت أكثر فقرا منذ الاستقلال لا يعود في المقام الأول إلى سوء النصيحة التي أسديت لها، ولكن إلى العدد القليل من البلدان التي استطاعت أن تبني إجماعا ديموقراطيا داخليا حول الإصلاح ونمو القطاع الخاص. ويعود سبب كون الإصلاحات المهمة مؤلمة بوجه خاص إلى أنها تتطلب من الدولة تسليم السلطة إلى السوق والقطاع الخاص وإلى كونها تشكل تحديا لحماية الاحتكارات المرتبطة بالسياسة.

#### الميكسيك: تسلسل الإصلاحات، معالجة المصلحة الخاصة

شهدت الميكسيك تحولا ملحوظا خلال الربع قرن الأخير وذلك بانتقالها من اقتصاد مغلق ونظام سياسي إلى ديموقراطية ناجحة ذات عملة ثابتة ومطرودة؛ وقد مكن نموها الاقتصادي وقدرتها على تكوين رأس المال من احتلالها الرتبة الخامسة عشر بين الاقتصاديات العالمية. وفي 1994 بدأت الميكسيك اندماجها الاقتصادي مع الولايات المتحدة وكندا من خلال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا NAFTA). وفي عام 2000 انتخب فيسنتي فوكس رئيسا للبلد، منهيًا بذلك الاحتكار السياسي الذي كان الحزب الثوري الدستوري يتمتع به. وفي عام 2007 حول المكسيكيون القاطنون في الخارج، خاصة في أمريكا وكندا، مبالغ مذهلة قدرها 24 مليار دولار إلى بلدهم. وأصبحت هذه التحويلات أكبر مصدر للعملة الأجنبية مما ضخم فائض التجارة في البلد - وبمجيئ هذا المبلغ الهائل من الدولارات إلى البلد، أصبحت العملة المكسيكية، البيسو، قوية وقارة.

وأثناء عملية اعتماد تغييرات بنوية في الاقتصاد المكسيكي، اختارت الحكومات على مدى العشرين سنة الماضية مقاربة مزدوجة المسار. في الأول كان هناك قرار انفتاح الاقتصاد بالانخراط في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي المنظومة التجارية العالمية (الاتفاق العام حول التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ثم في المنظمة العالمية للتجارة ) مفاوضة على اتفاقيات التجارة الحرة مع أهم شركائها التجاريين ومنخرطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفي منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيك (APEC) وغيرهم من الشركاء العالميين. وفي نفس الوقت، أدت التغييرات البنوية الأساسية في قوانين الملكية الفكرية وفي النظام القضائي و حيازة الأراضي والقوانين الانتخابية والإصلاحات المالية إلى إرساء الأساس لبناء بلد أكثر تنافسية ومستقبلا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنفتحا على نظام تجاري عالمي. وتشتمل المرحلة الأخيرة على التشريعات التي تضمن الشفافية والحكمة الجيدة في القطاع العام وفي الشراكة العامة/الخاصة المتعلقة بالاستثمار في البنية التحتية. ومنحت كل هذه التغييرات الأساسية للاقتصاد المكسيكي والنظام السياسي الأدوات الضرورية للتنافس ليس مع أقرب جيرانها في شمال وجنوب القارة الأمريكية فحسب، بل أيضا مع أوروبا وآسيا.

هذا العمل السياسي الداخلي هو جوهر فكرة "الملكية" المراوغة والتي هي شرط لا غنى عنه لنجاح التنمية. فالغرباء لا يستطيعون صناعة هذا العمل السياسي الداخلي ولا يمكن لأي بلد أن ينجح من دونه.

### الصلفادور: تطور من جمهورية الموز

برهنت تجربة الصالفدور على أن الماضي ليس مقدمة أو خطبة افتتاحية وعلى أنه من الممكن التعامل مع ماضٍ عنيف ومع استقطاب سياسي قوي وتوزيع منحرف للثروة، ومع نسب عالية للجريمة واعتماد كامل على الفلاحة واجتثاث الغابات، وأنه من الممكن أيضا تحويل الموقع الجغرافي إلى ميزة استراتيجية.

خلفت الحرب الأهلية أزيد من 75000 قتيلًا وكلفت أكثر من 5 ملايين دولار. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 20%، ولكن هذا سرع القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية إثر أبرام اتفاقية سلام عام 1992 والذي كان الالتزام بالديموقراطية في عملية إعادة البناء أحد أركانه الأساسية. ومنذ ذلك الحين ظل الصالفدور يتبع بجد وصفات الإصلاحات الاقتصادية بما في ذلك الخصخصة، و الإصلاح الضريبي والدولرة وتحرير التجارة. كما بدأت تظهر نتائج اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أمريكا الوسطى، ملغية كل التعريفات وحواجز الاستثمار مع الولايات المتحدة ودول أمريكا الوسطى الخمس.

وبلغت وثيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي للصفادور حوالي 5% بعد عدة سنوات من الركود في مستوى 1,5%. وظلت الحكومة متمسكة بالمشاريع الهامة للدفع عاليا بنسب النمو. وبسرعة فنانقة أصبحت سان صالفدور محورا جهويا للنقل الجوي موحدة بين شمال أمريكا وجنوبها عبر أمريكا الوسطى. كما نجحت وكالة الترويج للاستثمار في الصالفدور في استهداف الصناعات العالية بما في ذلك Dell التي أقامت مكتبا خلفيا لها لمركز اتصال ناطق بالاسبانية والانجليزية. وتم بيع القطاع المالي برمته لبنوك دولية من الدرجة الأولى، كما اشترى مستثمرون أوروبيون وأسيويون تجارات استراتيجية كمصانع الجعة ومعامل الإسمنت، وصناديق المعاشات وشركات تأمين وغيرها مستثمرين أزيد من 3 ملايين دولار منذ 2005.

ولم يكن لدى الصالفدور خيارات كثيرة في الإتيان بخطط لمستقبل أكثر ازدهارا، ولقد برهن هذا البلد على إن الخلاص يجب أن يأتي من الداخل. ومن شأن هذا أن يشجع تلك البلدان الإفريقية الخارجة من النزاعات بخيارات تنموية قليلة واضحة عدا المساعدات المتزايدة. وإذا استطاع الصالفدور، الذي مزقته النزاعات، أن يحقق نجاحا بخطته التنموية، إفلا تستطيع البلدان الإفريقية تحقيق ذلك أيضا؟

لحسن الحظ، هناك اليوم انفتاح متزايد على الإصلاحات في إفريقيا، ولقد أضحت بعض النقاشات المهمة – بما في ذلك تلك التي تدور حول الحاجة لأسعار صرف تنافسية وأهمية القطاع الحر والعلاقة بين الدولة والسوق – أقل جدلا ولو أنها لم توجد لها حلول بعد.

غير أنه باتخاذ بعض الدول الإفريقية لخيارات صعبة فإنها بدأت تجني ثمارا في شكل استثمارات مهمة داخلية وأجنبية، كما بدأت الكثير من بلدان القارة الآن في وضع هذه اللبنة الأولى في مكانها.

## الزمن الجورجي

منذ ثورتها الوردية لعام 2003، أصبحت جورجيا مثالا لإصلاحات تركز على حريات متزايدة وعلى تنافسية آخذة في التحسن، بما في ذلك خصخصة العديد من الصناعات التي كانت ملكا للدولة وتحول إلى ضريبة موحدة على الشركات قدرها 15% (من أصل 47%) وإلغاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية و الفوائد والعائدات، مما نتج عنه إيرادات حكومية عالية. وتعد الأسواق الجورجية الأكثر انفتاحا في العالم (مثلا، تقارن رسوم الإيراد الجورجية برسوم إيرادات سنغفورا وهونغ كونغ، وهما بلدان اتخذتهما جورجيا كمثال في إعادة سن قوانينها. وبخفضها لعدد التراخيص والرخص والموافقات المطلوبة في عمليات البناء والتجارة وبمطالبتها الحكومة بالرد على جميع الطلبات خلال فترة محددة (عادة في أسبوعين اثنين)، تكون جورجيا قد حققت انخفاضا هائلا في مستوى الفساد.

وهدف الحكومة هو توفير بيئة تمكن التجارة من الازدهار عوض النهوض بقطاعات معينة، لذا لم يأت النمو من خدمات كالسياحة فحسب ولكن من مجالات لم تكن متوقعة كزرع الشعر لأسواق كوريا الجنوبية.

وتعد جورجيا مثالا في الإصلاحات الاقتصادية، إذ عادة ما تقوم بإصلاحات من جانب واحد دون الأخذ بعين الاعتبار العواقب التي عادة ما تردع البلدان عن القدوم على مثل هذه الخطوات. لقد ألغت التأشيرة ورخص الشغل المفروضة على مواطنين من خمسين بلد، وتعترف بالتقنيات التفتية ومراقبة الجودة المعمول بها في البلدان الأوروبية و بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ملغية الحاجة إلى التصديقات الجورجية المزدوجة كما تستخدم مثل هذا البروفيل في التنظيم المالي أيضا.

في عام 2007 احتلت جورجيا الرتبة الأولى عالميا في مجال الإصلاح فيما يتعلق بسهولة القيام بأعمال التجارة وذلك حسب قياسات البنك الدولي، إذ صعدت من الرتبة 112 إلى الرتبة 37 خلال سنة واحدة. ، وهو أعلى تقدم تم تحقيقه، ثم إلى الرتبة 18 (من بين 178 بلدا) بحلول 2008. وانخفض عدد الرخص المطلوبة للقيام بأعمال التجارة عشرة أضعاف. وحسب البنك الدولي، حققت جورجيا أكبر تخفيض للفساد من بين جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ونتيجة لعدة سنوات من النمو الاقتصادي بنسبة 10% تقلصت حالة الفقر بين ساكنة جورجيا البالغ عددها أربعة ملايين ونصف بشكل كبير من 54% في عام 2001 إلى 34 في عام 2006. وفي الوقت الذي عانى فيه الاقتصاد من الصدمة المزدوجة في عام 2008 و أيضا جراء الحرب مع روسيا و الأزمات الاقتصادية العالمية المصاحبة ظلت أسس الرفاهية على المدى الطويل قائمة. إن جورجيا من البلدان القليلة في العالم التي تتوقع أن تشهد فائضا في الميزانية في 2009.

ويقول رئيس الوزراء الأسبق، لادو غرغنيديز، إن الدروس التي يجب أن يتعلمها الآخرون بسيطة: ضرائب موحدة، لا مراقبة على العملة أو الراسمال، مرونة تامة لسوق الشغل، الغاء الروتين الإداري عدم التسامح المطلق مع الفساد وتوفير الحماية للمستثمرين. فالمخاطر التي تنطوي عليها هذه الإجراءات أقل مما تخشاه البلدان النامية وفيها الكثير مما ستكسبه.

لقد أثبتت البلدان النامية – بما فيها الهند والمكسيك اللتان توصفان بأنهما غير فعاليتين – كيف أن الإصلاح يؤدي إلى النمو وإلى منح الفقراء فرصة جديدة. وهذا مصدر إلهام لإفريقيا، وإنذار لها في الوقت نفسه لأنها تخلف عن ركب البلدان النامية. و قد تغلق استراتيجيات التنمية المتبعة من قبل البلدان الفقيرة الأخرى بعض السبل المؤدية إلى التنمية الإفريقية رغم أن فرصا جديدة قد تخلق أثناء العملية.

## الهند: نسبة نمو "هندوسية"

تقول الأسطورة إن نسبة نمو اقتصاد الهند ظلت تنخفض وبشكل لا يتغير إلى درجة دون المستوى الأمثل بـ 3,5% إلى أن انفجرت بمساعدة الإصلاحات الاقتصادية المنتشرة على نطاق واسع عام 1991. وحتى في الوقت الذي كان يتم فيه غزل أطروحة نسبة النمو الهندوسية كانت الهند قد انتقلت من 3,5% إلى أكثر من 5,5% من نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك بفضل زيادة هامة في مستوى الادخار والاستثمار في الاقتصاد بـ 25% تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي (صعودا من 10% في عهد الاستقلال عن بريطانيا عام 1947). ورغم الإصلاحات التي تم إدخالها في عام 1991، ظل نمو الهند السنوي تحت 6% حتى السنوات الخمس الأخيرة (2003-08) التي شهدت نقلة نوعية إلى 8,8% مما جعلها الاقتصاد الأسرع نموا في العالم بعد الصين - بفضل ارتفاع إضافي لمستويات الادخار والاستثمار إلى نحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي.

لم يبدأ الإصلاح عام 1990، بل بدأ عشر سنوات من قبل عندما بدأت قيود نظام المراقبة الحكومي المنتشر تفك شيئا فشيئا. وتم وضع أسس النجاح في الستينيات من خلال إنشاء مؤسسات تربية عالية الجودة في مجال التكنولوجيا والتدبير وحفزت بداية الثورة الخضراء الانتاجية الفلاحية التي أنهت النقص الغذائي. كما أن الطبقة الوسطى الهندية لم تكن وليدة الصدفة بل إنها جاءت على مراحل بطيئة إلى أن وصلت (من منظور حجم السوق) مستوى الكتلة الحرجة في أواسط الثمانينيات.

## مات ي فال: تصحيح الأسس الاقتصادية

بعد أن وضعت الحرب أوزارها عام 1975، كانت الفيتنام عبارة عن سلة تصدير أشهر سلعها كان هم اللاجؤون الفارين من شواطئها بأعداد هائلة؛ وبعد أن تبنت الحكومة ابتكار دوي موي في مطلع عام 1986 متخلفة بذلك عن الجماعة الفلاحية لصالح الملكية الخاصة أصبح التحول أكبر، بل إن العديد من لاجئي القوارب عادوا إلى بلدهم للاستفادة من مستقبل البلاد الواعد. وبعد أن سحب الاتحاد السوفياتي المنهار دعمه في أواسط الثمانينيات وجدت الفيتنام، التي كانت في ما مضى أكبر مصدر للأرز، نفسها مضطرة لاستيراد 1,5 مليون طنا من الأرز كل سنة لتتجنب المجاعة الجماعية. واعطت الأزمة للإصلاحيين في الحزب الشيوعي الحاكم فرصة للفوز بالدعم السياسي للانتقال من اقتصاد موجه فاشل إلى اقتصاد السوق. ولقد سمحت السياسات الأولية بلامركزية إدارة الاقتصاد الاشتراكي وبمنح الصناعات استقلالية محلية وبتعويض الإجراءات الإدارية بمكانزمات اقتصادية بما في ذلك السياسات المالية الموجهة نحو السوق والتي ساعدت على كبح جماح التضخم وبتبني السياسات الموجهة نحو الخارج في العلاقات الاقتصادية الخارجية بما في ذلك السماح بنسب سعر الصرف والفائدة استجابة لشروط السوق وبوضع سياسات فلاحية تسمح بحق استغلال الأراضي لمدة طويلة، وبتشجيع الاستثمارات وبالاعتماد على القطاع الخاص كمحرك للنمو الاقتصادي وبالسماح لكل من الصناعات الحرة والحكومية بالتعامل مباشرة مع الشركاء الأجانب فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير. وشملت إصلاحات دوي موي لاحقا مراجعة قانون الاستثمارات الأجنبية والإلغاء الافتراضي لكل الإعانات المباشرة ونظم مراقبة الأسعار، وفتح القطاع المصرفي للمشاركة الأجنبية وخلق مناطق المعالجة التي سمحت بـ 100% من الملكية الأجنبية وتفكيك جل التخطيط البيروقراطي المركزي وإرجاع الملكية التي كانت قد انتزعت أو أممت بعد فترة التوحيد في عام 1975 إلى أصحابها السابقين ولورتتهم على شرط أن يستثمروا في المشاريع.

أما النتيجة المباشرة لهذه الإصلاحات فهي أن فيتنام أصبح اليوم ثاني مصدر لأرز في العالم وثاني منتج للقهوة وأكبر مصدر لفضول الربوستا في العالم. وخلال العقد الماضي بلغت نسبة النمو الاقتصادي 7,5% مدفوعة بصناعات تتراوح ما بين معامل نسبيج صغيرة و مرفق لأشباه المواصلات أنتيل Intel الذي تبلغ تكلفته مليار دولار أمريكي، أكبر استثمار أجنبي. أضف إلى ذلك أنه خلافا لجيرانهم في الشمال الذين يبلغ عددهم مليارا وثلاثمئة مليون نسمة، (جمهورية الصين الشعبية)، قام الفيتناميون البالغ عددهم 86 مليون نسمة بعمل جبار في التقليل من حدة الفقر، والحفاظ على اللحمة الاجتماعية؛ مثلا، ظل معامل جيني، وهو مقياس لعدم المساواة في توزيع الثروة، مطردا في حوالي 37، بينما ازداد معامل الصين الذي يبلغ الآن 47 ارتفاعا، ويبدو أن هذا الأمر مرده إلى الحفاظ على توسع الطبقة الوسطى الفيتنامية

مصحوبة بانخفاض في نسبة الفقر إلى ما تحت 14% في عام 2007 من أصل أكثر من 75% في عام 1990، ويصف البنك الدولي هذا النجاح بأنه <<واحد من أنجح الحملات ضد الفقر التي تم تحقيقها في التاريخ>>، كما استطاعت حملة الكهرباء الوطنية إدخال الكهرباء إلى حوالي 90% من البيوت. كما أن جل الأطفال تقريبا يلجون التعليم الثانوي، يتمثلان منهم دراستهم بالسلك الثانوي. وسوف يتم إطلاق خطة وطنية للتأمين في سنة 2009.

الدول التي لها سلع وخدمات منخفضة الثمن هي التي تستفيد من الاندماج التجاري، كما أن البلدان الأكثر انفتاحا على الاقتصاد العالمي هي التي تحقق نموا سريعا. غير أن هذا لا يعني أن الاندماج يقلص من اللامساواة، بل يستطيع في الحقيقة أن يزيد في اتساع فجوة الدخل؛ لكن التجارة العالمية تفضل القطاعات المحلية أكثر – الشغل، المواد الخام، الأراضي، أو الرأسمال؛ وتتعلم إفريقيا بالثلاثة الأوائل، كما أنه ليس في مصلحة إفريقيا أن تتبنى سياسات حمائية، غير أن هناك سبلا تمكن الحكومات من دعم الصناعات الوليدة ومن تخفيف أثر عدم المساواة في الدخل.

### كوستاريكا: من القهوة إلى رقائق الحاسوب

حقق اقتصاد كوستاريكا نموا يقدر بـ 5% سنويا خلال العقدين الماضيين، مما جعل البلاد تنتقل من قاعدة فلاحية إلى قاعدة خدمات التكنولوجيا العالية: من القهوة والموز إلى رقائق الحاسوب والمعدات الطبية والخدمات عالية الجودة، وهي تحتضن الآن أحدث المصانع بما في ذلك إنتيل Intel، وتصنع كوستاريكا ربع ما ينتجه العالم من رقائق الحاسوب، وارتفعت الصادرات بنسبة 10% في السنة من 870 مليون دولار منذ خمس وعشرين سنة إلى 10 مليار دولار أمريكي في عام 2008، وهذا رائع بالنسبة لاقتصاد يبلغ عدد العاملين فيه أربعة ملايين نسمة. ولم يكن هذا على حساب الفلاحة التي كانت تشكل في ما مضى ثلثي كل الصادرات. كما شهد القطاع تنوعا كبيرا ونتاجا مرتفعا رغم أن حصة صادراته انخفضت إلى 14% فقط. ولا زالت كوستاريكا تحتل اليوم الرتبة السادسة من حيث النصيب الفردي للصادرات الفلاحية في العالم. والدرس الذي يجب تعلمه هو أن كل هذا مبني على الانفتاح تجاه التجارة والرأسمال باستعمال العقل والسياسة الجيدة كأدوات رئيسية. وأول سؤال يجب طرحه في مثل هذا الإصلاح وفي مثل عملية التنمية هذه، كما يشهد على ذلك نجاح كوستاريكا، هو أن تسأل البلدان نفسها: ما هو الشيء الذي تجيد القيام به؟

من منظور التجربة الدولية، بإمكان التغييرات السياسية أن تحسن قدرة الشركات على التنافس في الساحة الدولية. لقد قامت المرحلة الانتقالية للسالفدور على إنهاء الحرب الأهلية وعلى الخصخصة وعلى تحويل الموقع الإقليمي لصالحها من خلال الاستثمار الهائل في البنية التحتية؛ وتعطي كل من جورجيا والهند البرهان على فوائد رفع اقيود؛ وتبين فينتام أهمية الملكية الخاصة ومشاركة الشتات كأداة أساسية للزيادة في الانتاج والاستثمار؛ وتظهر كوستاريكا الكيفية التي تمكن من خلق التنوع مع الحفاظ على قطاع قوي للسلع الأساسية. كل هذا يقيم الدليل على أنه بإمكان القطاع الخاص أن يصبح محركا للتقليص من حدة الفقر وأنه على الحكومات إن تسهل هذا التحول.

طبعاً، فإن تسلسل الإصلاحات يختلف حسب الميزة النسبية لكل بلد وحسب عنصر الهبات. لهذا ليس هناك جدول تحقق يمكن للحكومات استعماله لتدبير الإصلاحات.

### قبول الاختلاف:

يمكن وضع العديد من المبادئ بالنسبة لجميع الإصلاحيين، غير أنه يجب تكيفها مع الظروف المحلية؛ فبعض التحديات تشمل القارة برمتها: نسب النمو مرتبطة بأسعار المواد الخام، ارتفاع تكاليف المنافع العامة، غياب البنية التحتية، قاعدة مهارات متدنية، الانفجار الديموغرافي.

### اختلاف البلدان الإفريقية

لعل أهم اتجاه شهدته إفريقيا خلال الخمسين سنة الماضية هو الاختلاف المتزايد في الأداء الاقتصادي للبلدان الإفريقية. لقد استطاعت كل من بوتسوانا وجزر موريشوس أن تحسن وبشكل كبير نصيب الفرد من الدخل، وذلك من خلال الحكامة الجيدة، وقام هذان البلدان بعمل رائع لصالح ساكنتيهما، لكنه نظراً لكونها بلدين صغيرين جداً لم تحظ تجربتهما باهتمام كبير في أماكن أخرى.

قامت دول قليلة أخرى – مثل غانا ونميبيا والموزنيق وجنوب إفريقيا – بإدخال تحسينات هامة على الحكامة ولو أنها لم تحقق مكاسب اقتصادية كبيرة. وتبنى عدد أكبر من البلدان الإفريقية بعض الإصلاحات الاقتصادية، لكنها لم تضيف قدراً كافياً من الطابع المؤسسي على جدول أعمال الحكامة لتطوير الزخم الاقتصادي. ولقد نمت هذه البلدان خلال فترة الازدهار الأخير الذي شهدته السلع الأساسية، لكنها تواجه الآن ظروفاً اقتصادية متواضعة وذلك بسبب تدني أسعار صادراتها من المواد الخام.

وهناك أيضاً مجموعة من البلدان الإفريقية (مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا وسيراليون وزمبابوي) التي شهدت تدهوراً خطيراً لمؤسساتها الأساسية بعدما حكمت النزاعات وسوء التدبير على ساكناتها بيؤس متفشٍ ومتزايد أحياناً، رغم أن بعضها، كليبيريا مثلاً، بدأت تخرج من هذا الوضع بنجاح. وأخيراً تختلف البلدان المنتجة للنفط (بما في ذلك أنغولا وغينيا الاستوائية ونيجيريا) بشكل كبير عن باقي البلدان لأن النفط يذر مداخيل هائلة على القيادات إلى درجة أنه لا توجد هناك حوافز للترويج للحكامة الجيدة وللتنوع الاقتصادي على الرغم من أن النفط لن يكون أبداً كريماً بما يكفي لجعل كل البلدان غنية.

ويجب أن يوجه عدم التجانس هذا الالتزام الخارجي مع إفريقيا، كما يبين فشل اتباع مقاربة الاختلاف سبب تجاهل مكاسب البلدان الإفريقية في المنظور الخارجي الشامل للقارة.

من المعروف أن هناك أنواع مختلفة من البلدان بما في ذلك تلك التي حققت تقدماً هاماً في تبنيها للإصلاحات الاقتصادية وتلك التي لا زال جدول أعمال إصلاحاتها ناقصاً والبلدان المصدرة للنفط التي تحصل على أموال باهضة من موارها الهيدروكربونية إلى درجة أنها تستطيع مقاومة الضغط للقيام بالإصلاحات.

وتواجه كل من هذه الدول تحديات تتعلق بتخفيض التكلفة وبالتنافسية. وينبغي لتلك الدول التي قامت بإصلاحات أن تسعى لجلب الاستثمارات الأجنبية، بينما يتعين على البلدان التي لم تحقق تقدماً هاماً في الإصلاحات أن تقوم على الأقل بجلب الاقتصاد المحلي نحو القطاع الرسمي. كما ينبغي للبلدان المنتجة للنفط والموارد الطبيعية أن تعمل بجد للتأكد من أن عائدات الصادرات الكبرى لا تكتسح الاقتصاد ولا تجعل القيام بأعمال تجارية في أماكن أخرى أمراً عالي التكلفة.

## جدول أعمال المستقبل أهداف السياسة التنافسية

لم يعد النقاش الجاري حول التنمية يدور حول التوازن بين الدولة والسوق بل بين الحاجة إلى المزيد من الأسواق ومن الحكومات الأكثر فعالية، بل أن النقاش يدور حول المصانع المحلية والأجنبية التي تتنافس من إفريقيا في السوق العالمي.

وتتطلب التنمية عبر التنافسية ما يلي:

- تحليل بيئة تكاليف الاقتصاد والالتزام بالانكباب أولاً على المشاكل الأكثر كلفة،
- وضع مواقع التنافسية الوطنية في قلب النقاش السياسي، ويجب أن تكون التنافسية المتزايدة محلياً ودولياً هدفاً سياسياً رئيسياً، كما يجب تحديدها على هذه الشاكلة بالنسبة للناخبين، وأن تكون مثار نقاش بين الأحزاب السياسية.
- عملية مستمرة لتحديد القطاعات الاقتصادية التي تستطيع أن تكون متنافسة بالنظر إلى التغييرات المستمرة في الاقتصاد الدولي.

### ما الذي ينبغي للحكومات الإفريقية القيام به؟

يتعين على الحكومات الإفريقية تحديد فرص التنمية وتشجيع نقاش محلي حول التنمية، إذ يجب أن يعرف المواطنون أنهم يتنافسون مع باقي العالم، وهذا يتطلب تغيير عقلية واضعي السياسات التنموية من التركيز على المساعدات و الدول المانحة إلى الاستثمار والأعمال التجارية.

#### مقاييس التنافسية

يجب أن ينكب جزء من عملية إعادة التفكير في التنمية الإفريقية على إكمال أهداف التنمية، التي جاءت بها الألفية الأممية، بمجموعة من المقاييس التنافسية - شكل من الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالتنافسية- من خلال إدماج إجراءات الابتكار الاقتصادي والفعالية الإدارية، وستساعد هذه الأهداف على توفير الظروف التي تمكن البلدان من إطلاق الأعمال، مما سيمكنها من الخروج من حالة الفقر، كما أنها ستتطرق لتلك المؤشرات التي يرى المقاولون أنها تشكل العرقلة الرئيسية لإدارة الأعمال: تكاليف رأسمال، الكهرباء، الاتصالات السلكية واللاسلكية، المواصلات، الضرائب، الشغل، الفساد. وستبني على العمل المفيد الذي يقوم به البنك الدولي والآخرين، بما في ذلك المنتدى الاقتصادي العالمي، في تفصيل العوائق التي تقف في طريق الأعمال في إفريقيا مقارنة مع بعضها البعض ومع باقي العالم.

لذا يجب على الحكومات الإفريقية القيام بما يلي:

- الحث على إطلاق نقاش محلي حول التنمية،

- تخصيص جزء من وقت الحكومة لتشجيع الاستثمار وليس للتفاوض على حزم المساعدات، ويكتسي بناء محطة واحدة للمشتثمرين، وليس للمانحين، أهمية خاصة،
- التأكد من أن الأسس الماكرو اقتصادية سليمة، بما في ذلك الاستقامة المالية والتجارية والسياسة النقدية،
- تسهيل مدونة قواعد السلوك لإطاق الأعمال،
- ضمان القدرة على التنبؤ بالتغيرات التنظيمية والسياسية والضريبية،
- بناء سوق ائتمان تستطيع أن تقدم خدمات للزبناء الصغار والكبار وللشركات والخواص،
- ضمان سعر صرف تنافسي.

### ضمان سعر صرف تنافسي

حتى عندما يحقق بلد ما تنافسية محلية ناجحة، فإن ما يحدد السعر الذي تتبادل به سلعه في الأسواق الدولية هو سعر صرفه. فالمغلاة في سعر الصرف تخلق خللا في مكاسب التنافسية المحلية وتستمر في منع ترويج ناجح للصادرات. فكل البلدان النامية بدأت فترات النجاح الاقتصادي بسعر صرف تنافسي وبنمو سريع لصادراتها. فاليابان وكوريا وتايوان والشيلي ومليزيا كلها بدأت فتراتها التي حققت فيها نموا سريعا بسعر صرف منخفض. ودعمت الصين نجاحها الاقتصادي الرافع في أول الأمر بعملة ضعيفة وبنمو سريع للصادرات وبمقاومة شديدة للتقليل من تنافسيتها العالمية كنتيجة لارتفاع في قيمة العملة؛ وعلى العكس من ذلك، فإن اللوم على الأداء الاقتصادي كان دائما يقع على المغلاة في سعر الصرف في البلدان التي استفادت من الارتفاع المؤقت لأسعار السلع الأساسية (أو ما يعرف بالمرض الهولندي - انظر أسفله) أو من تدفقات رأسمال على المدى القصير التي يجذبها ارتفاع اسعار الفائدة المحلية أو التمويل الهام الذي يأتي من قبل المانحون.

ويتطلب الحفاظ على سعر صرف تنافسي ردة فعل لسياسة متعمدة، لأنه كلما كان أداء التصدير لبلد ما ناجحا ازدادت عملته قوة؛ وتشمل سياسات منع الزيادة في قيمة العملة مشتريات البنك المركزي من احتياطي العملات الأجنبية، والحياسة الموقفة في المنطقة البحرية لإيرادات العملة في اعتمادات الثروة السيادية من أجل استعمال لاحق، وسياسات عدم تشجيع تدفق الراسميل وفتح الأسواق المحلية لتشجيع الواردات والاستثمار في الخارج.

بالإضافة إلى ذلك يتعين على الحكومات الإفريقية أن تركز على ما يلي:

- تحديد القطاعات التي لها أكبر ميزة نسبية بما في ذلك السياحة والخدمات الأخرى
- واستخراج الموارد الطبيعية واستخلاصها والفلاحة،
- إنشاء بنية تحتية للرفع من مستوى الإنتاجية،
- إضفاء الطابع المهني على الخدمة المدنية والعمل على عدم تسييسها،
- قياس التنافسية الوطنية مقارنة بالآخرين،
- محاربة الاحتكارات، خاصة ما ارتبط منها بالسياسة ووضع مصالح المستهلك دائما قبل مصالح المنتج، لأن هذا يجعل المنتجين أكثر تنافسا،
- تقليص تكاليف التشريع وأنشطة الأعمال بالقطاع الرسمي مع الزيادة في تكاليف المعاملات التجارية غير الرسمية،

- تطوير الروابط مع الشتات الإفريقي عوض التركيز على هجرة الأدمغة، هؤلاء الأفراد النشطين يجب أن تكون لهم مشاركة إيجابية في تحسين تنافسية البلدان الإفريقية عبر التكنولوجيا وتدفق الأموال والمهارات وفي الدفاع عن إفريقيا في البلدان التي يستقرون فيها. ففي الولايات المتحدة وحدها يعيش مليون وثلاثمئة لاجئ إفريقي بينما لا يشكلون سوى 3،6% من مجمل السكان المولودين خارج أمريكا. ويقدر عددهم بـ 17،7% من جميع الوافدين بصورة قانونية منذ 2000.
- تشجيع استخلاص الضرائب والمداخيل خاصة من خلال الرفع من قيمة الفوائد عبر بنية تحتية أفضل والخدمات المقدمة من قبل الدولة،
- تطوير فلاحية جديدة ومعرفة ما يتطلبه النجاح من دعم واستثمار.

### تركيز إفريقيا الجديد على الفلاحة

رغم المزايا الطبيعية التي تزخر بها إفريقيا، تشهد البلدان الإفريقية تقليدياً أسوأ أداء فلاحى في العالم؛ فمن بين البلدان الثمانية والأربعين الواقعة جنوب الصحراء خمسة وثلاثون منها مستوردة للغذاء؛ بينما نجد أن محاصيل بلدان شرق آسيا مثلاً قد تضاعفت ثلاثة مرات خلال العقود الأربعة الأخيرة. بقيت إفريقيا متخلفة عن الركب وظل محصولها الزراعي متدنياً. وتشكل الانتاجية المتدنية المقرونة ببنية تحتية رديئة واسواق محلية ضعيفة تهديداً للتنمية الإفريقية بجعل تصدير الفائض إلى المدن أكثر صعوبة. ومن شأن هذا إذا ما اقترن بأسعار الغذاء العالية أن يكون له أثر سىء وكمحفز على التوتر السياسي خاصة في المناطق الحضرية. لكن الكثير من الأشياء أضحت معروفة الآن عن كيفية خلق الظروف لـ <<ثورة خضراء>>. ولقد لخصت مؤسسة روكفيلر العناصر المطلوبة كما يلي:

- الرفع من انتاجية المحاصيل والأسمدة بتطويرها عن طريق الأبحاث العلمية
- تطوير المواهب المحلية فيما يتعلق بعلم النباتات والسياسات الفلاحية والأعمال التجارية
- التزام الحكومات الوطنية
- التعاون بين القطاعين العام والخاص في إنشاء البنى التحتية وفي الماء والري والبيئة
- بناء الأسواق

ويجب التأكيد على العلاقة المباشرة بين الأداء الفلاحى والتجارة، وتبتلع تكاليف النقل في أغلب البلدان الواقعة جنوب الصحراء أزيد من 20% من الأرباح الأجنبية العائدة من الصادرات. وللتأثير السىء الذي لدى البنية التحتية للنقل على التنمية القروية أهمية خاصة، مما يصعب على المزارعين الأفارقة التخصص في المحاصيل الفلاحية عالية القيمة الموجهة للتصدير. وهذه التهم الموجهة للنقل ليست ناجمة عن بنية تحتية رديئة فحسب، بل عن تكاليف الأعمال التجارية الناجمة عن غياب الكفاءة الجمركية وإجراءات التخليص من الضرائب الجمركية والتي هي بدورها نتاج بيروقراطية طاغية وغير فعالة وعقلية سياسة ببنية غير تنافسيتين .

إن ارتفاع أسعار الغذاء، والتي من غير المرجح أن يعكس جزء منها، تضع أمام إفريقيا مزيجاً متناقضاً تتمثل في أزمة سياسية وفرصة اقتصادية لـ 180 مليون من المزارعين الصغار إذا تم إحياء القطاع الفلاحى طبعاً. والمأساة ستكون هي إذا ووجهت الأزمة وفاتت الفرصة.

## دور القطاع الخاص والفاعلين غير الحكوميين

تتوقف التنافسية الوطنية على سياسة الحكومة وعلى العمل، لكنه باستطاعة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات والمحسنين أن تقدم يد المساعدة وبإمكان المجتمع المدني أن يخلق الحافز على التغيير والعمل على مراقبة السلطة التنفيذية، ولكن يتعين على منظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

- تبسيط وقبول مدونة قواعد السلوك للأعمال التجارية وللفاعلين الآخرين كالمنظمات غير الحكومية، مع الإشارة إلى الحاجة الوطنية إلى تنافسية أكبر من خلال تكاليف أكثر انخفاضا للقيام بالأعمال ،
- لعب دور أكبر في ثقافة الاقتصاد وفي دعم المقاولين فرادا لتطوير خططهم التجارية،
- تثقيف المشرعين والموظفين البرلمانين في الجوانب القانونية والتنظيمية لبيئة تجارية تنافسية،
- إظهار كيف أنه يمكن حماية المستهلكين والعمال والبيئة دون فرض تكاليف باهضة على الأعمال التجارية،
- تركيز الاهتمام على الفجوة بين العالم الريفي والحضري

## كيف يمكن للمساعدات أن تدار بشكل أفضل؟

بما أن التنمية هي عملية سياسية، فإن نجاحها يتوقف على الملكية المحلية، ويتعين على واضعي السياسات الأفارقة أن يحددوا أولوياتهم، وليس المانحين، كما يجب أن تحدد الأولويات بناء على ظروف كل بلد على حدة. وأثناء إيجاد توازن بين حاجيات الحكومات وبين ما يريد المانحون إعطاءه، يجب على المانحين القيام بما يلي:

- دعم النمو الوطني وجداول أعمال تقليص الكلفة من خلال تجنب الرغبة في ابتكارها خارجيا أو إيجاد حلول سياسية مثالية،
- بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية، يجب الاحتراس من تقييد النفقات الحكومية الضرورية للتقدم الاقتصادي،
- التعرف على الآثار الجانبية السلبية والعمل على تجنبها، بما في ذلك المرض الهولندي وتضخيم سعر الصرف مع توجيه الموارد إلى هموم المانحين عوض هموم التجارة وحاجياتها.

## تفادي المرض الهولندي

يعود أصل عبارة <<المرض الهولندي>> إلى الإزمة التي شهدتها هولندا في الستينيات والناجمة عن اكتشافات روزاسب غاز بحر الشمال مما أدى إلى ارتفاع العملة الهولندية، الشيء الذي جعل صادرات المنتوجات غير النفطية أقل تنافسية في السوق العالمية. ولقد حدثت الحالة ذاتها في بريطانيا خلال السبعينيات نتيجة نفض بحر الشمال. وعلى الغم من أن المرض الهولندي مرتبط بالدرجة الأولى بتأثير الموارد الطبيعية، ونظرا لكونه مصدر قلق لبلدان إفريقيا الغنية بالموارد، فإنه يمكن أن ينتج عن أي ارتفاع في العملة الأجنبية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر ومساعدات المانحين. وبإمكان الزيادة الناتجة في الواردات والانخفاض في الصادرات من الزيادة في سعر الصرف الحقيقي الذي يعقب ذلك أن تساهم في انتقال المصانع الموفرة للشغل إلى بلدان التكلفة المنخفضة.

هناك ثلاث طرق أساسية لتقليل من تهديد المرض الهولندي:

الوَأ بتبطين الزيادة في قيمة سعر الصرف الحقيقي وب<<تعقيم>> المداخل، ولا يجب إدخال كل الإيرادات إلى البلاد دفعة واحدة وادخارها ثم تشتيتها بشكل يضمن تدفق إيرادات قار. والاستراتيجية الثانية لتفادي الرفع من قيمة سعر الصرف الحقيقي تتمثل في الزيادة في المدخرات المحلية وذلك بهدف التقليل من التدفقات الرسومية الضخمة. ويمكن القيام بهذا في حالة ما إذا شهدت البلاد فائضا في الموازنة. وبإمكان بلد ما أن يشجع الأفراد والشركات على المزيد من الادخار من خلال تخفيض الضرائب على الدخل والفائدة. وتستطيع المدخرات المرتفعة أن تقلص الحاجة للقروض لتمويل العجز المالي الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر. وتقوم الاستراتيجية الثالثة على الرفع من تنافسية القطاع الصناعي من خلال الزيادة في الاستثمارات في التعليم والبنية التحتية. وعلى العموم، فإن السبيل إلى تفادي المرض الهولندي هو الحكامة. ويمكن تفادي البحث على الإيجار والمبالغة في قيمة العملة بضمان القواعد الاقتصادية السليمة مثل: سياسة نقدية جيدة، نظم تجارية واستثمارية، قوانين ضد الفساد تكون مدعومة بالشفافية، سيادة القانون والاستثمار طويل المدى في البشر والصحة والبنية.

## نحو إفريقيا تنافسية

بإمكان إفريقيا أن تشق طريقها إلى النجاح الاقتصادي من خلال بناء <<تحالفات النمو>> عبر القارة. وهذا تحدي غير مسبوق، إذ يتعين على إفريقيا أن تزيل مجموعة كبيرة من الحواجز التي تواجه الإصلاح والاستثمار العام وذلك في إطار زمني قصير إذا ما قورن بتاريخ النمو الاقتصادي في أوروبا بل وحتى في آسيا. علاوة على ذلك، يجب أن تقوم إفريقيا بهذا في زمن التقلبات الاقتصادية العالمية.

## بناء تحالفات التنمية في إفريقيا

ظل النمو في إفريقيا وضيفة تضطلع بها أسعار السلع العالمية، وهذا بعيد جدا عن كونه قوة حرة قائمة على تطوير الرأسمال البشري وعلى إنتاجية في السوق العالمي الذي يشكل قوة دفع للتنمية في أماكن أخرى. ولا بد لهذا أن يتغير. غير أن كل بلد هو في حد ذاته خشبة مزدهمة باللاعبين المحليين: وكالات المعونة الثنائية الوكالات متعددة الأطراف، المنظمات غير الحكومية، المستشارون، مؤسسات التنمية والحكومات الأجنبية. وبإمكان هذا الصخب أن يكون مصدر استحواذ وتظليل وأن يصبح مصدر رعاية وتعطف على القوة السياسية عوض أن يكون مصدر تنمية ممولة ومصدر نصيحة، كما كان متوقعا له أن يكون. وعوض التركيز على التنمية، عادة ما تحول هذه المؤسسات اهتمام القيادة السياسيين عن المشاكل الحقيقية.

لقد دخل العالم اليوم العقد الخامس من الدعم التنموي الدولي لإفريقيا وبدأت الأنماط تظهر. وهذه الأنماط هي نتيجة توجهات مشابهة في التفكير وفي أنشطة منظمات المعونة الدولية. وبوجه عام، يمكن تلخيص تاريخ المساعدات التنموية كتركيز متتالي على توفير الموارد (من أواسط الستينيات إلى أواسط الثمانينيات)، وعلى توفير السياسات (من أواسط الثمانينيات إلى حوالي 2000) وعلى بناء القدرة على تنفيذ تلك السياسات (من 1995 إلى 2005). وخلال السنوات القليلة الماضية انتقل التركيز ثانية إلى الموارد مع موضة الوصول إلى الأهداف الكمية المحددة في المنديات الدولية والتي يتم ترجمتها إلى دعم للموازنة على نطاق واسع في المنطقة.

ومن المحتمل أن تستمر هذه الدورة، وستكون النتيجة محبطة ليس بسبب تفكير اقتصادي مختل من قبل كبار المانحين: الموارد والسياسات والقدرة على التنفيذ هي في الحقيقة الأدوات التي تمكن من تحقيق النمو، فلن يكون بإمكان هذه المدخلات أن تحقق نتائج إيجابية.

وهذا هو البعد المفقود: أولويات مجموعات القيادة. إذا كان النمو هو الأولوية، فإنه يمكن حشد الموارد ووضع السياسات وإيجاد حلول جديدة تساعد في التنفيذ؛ وعندما تكون أولويات أخرى هي الأهم، يُحبط النمو بشكل يصعب على الأجانب فهمه. ويشير كل هذا إلى مشكلة إيلاء الأولوية للنمو، والذي يشير بدوره إلى أن الائتلاف الضروري للحكم متماسك بأشياء أخرى وليس بجدول أعمال النمو. فالدوافع السياسية دائمة الاختلاط ولكن السياسة العامة الموجهة للنمو لا يمكن أن تتبع بحيوية وعزيمة إلا إذا توفر للبلد ائتلاف محلي قوي بما فيه الكفاية لتحقيق النمو. وليس من المفاجئ أن تفشل المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف في بناء تحالفات النمو، وذلك لأن هذه المنظمات هي تقنوقراطية في الأساس ومقيدة بأداب سلوك السيادة. ويظل بناء التحالفات تمرين سياسي أساسي.

والسبيل الوحيد لتحقيق الازدهار والرخاء الإفريقيين هو إذا عرف مقاولو القارة، ومن دون قيود من قبل الحكومات، ما يمكنهم بيعه للعالم بطريقة أفضل من تلك التي لدى الأمم الأخرى. فالنجاح سيتطلب العمل من قبل الحكومة: الاستثمارات الكبرى في الرأسمال البشري والمادي بالإضافة إلى سياسة تستهدف خاصة تقليص تكلفة الأعمال التجارية والقيود المفروضة عليها.

كما يتعين على المانحين كبح رغبة الإجابة على أهم التساؤلات باسم إفريقيا. لأن الأهم هو ما تستطيع إفريقيا أن تفعله لصالحها حتى ولو كان ذلك أقل مما يمكن فعله لها. فالحكومات الإفريقية وحدها، وبالعامل مع المشرعين والمجتمع المدني، تستطيع خلق التحالف السياسي الضروري للسير على درب التنمية الصعب في المستقبل.

فالنقاش حول الإصلاح والرخاء لم يبدأ بعد في العديد من البلدان الإفريقية. وإجماع بحيرة كيفو ما هو سوى خطوة على ذلك السلم.

## Appendix: Participants\*

Alan Gelb	World Bank: Washington DC, South Africa
Alberto Trejos	INCAE, Costa Rica
Alex Sokoloff	US Embassy: Rwanda, United States
Andres Rozental	Council on Foreign Relations, Mexico
Andrew Rugasira	Good African Coffee, Uganda
Ann Bernstein	Centre for Development Enterprise, South Africa
Annette Schwarzbauer	Konrad Adenauer Stiftung, Germany
Antoinette Mokgohloa	Pamuzinda Productions, South Africa
Anton Bosl	Konrad Adenauer Stiftung: Namibia, Germany
Betty Maina	Association of Manufacturers, Kenya
Casper Klynge	Africa Commission, Denmark
Dan Makokera*	Pamuzinda Productions, Zimbabwe
Dianna Games	Africa@Work: South Africa, Zimbabwe
Erastus Mwencha	Commission of the African Union: Ethiopia, Tanzania
Fatima Harrak	Institute of African Studies, University of Mohammed V, Morocco
Frank Spengler	Konrad Adenauer Stiftung, Germany
Greg Mills*	The Brenthurst Foundation, South Africa
Holger Hansen*	Centre of African Studies, University of Copenhagen, Denmark
Hyuha Mukwanason	African Economic Research Consortium: Kenya, Uganda
James Kibera*	Mzima Ltd, Kenya
Jeffrey Herbst*	Miami University, United States
Jennifer Oppenheimer	The Brenthurst Foundation: South Africa, United States
John Williamson	Peterson Institute for International Economics, United Kingdom
Jonathan Oppenheimer	DB Investments, South Africa
Kipyego Cheluget	Foreign Service Training Institute, Kenya
Klaus Rudischhauser	European Commission: Brussels, Germany
Mark Bellamy	African Center for Strategic Studies, United States
Markus Lackamp	Political Programmes and Analyses: Christian Democratic Union, Germany
Martin Kimani*	<i>The East African</i> , Kenya
Mauro De Lorenzo*	American Enterprise Institute, United States
Michael Spicer*	Business Leadership SA, South Africa
Mohammed Dahbi	Al Akhawayn University, Morocco
Morten Elkjaer	Africa Commission, Denmark
Mundia Kabinga	University of the Copperbelt, Zambia
Natty B Davis	Presidential Adviser and Minister, Liberia
Patrick Mazimhaka*	The Brenthurst Foundation, Rwanda
Paul Kagame	President, Rwanda
J Peter Pham*	James Madison University, United States
Peter Zeng	Chinese Institute for Contemporary International Relations, China
Robert Sithebe*	KPMG, Swaziland
Sheila Khama	De Beers, Botswana
Simon Rutega	Uganda Securities Exchange, Uganda
Stefan Mair	Stiftung Wissenschaft und Politik, Germany
Stephan Malherbe*	Genesis Analytics, South Africa
Stephen Karingi	UN Economic Commission for Africa: Ethiopia, Kenya
Steve Caley	Fina Bank: Rwanda, United Kingdom
Stuart Symington	Ambassador to Rwanda, United States
Tan Khee Giap	S Rajaratnam School of International Studies, Singapore
Terence McNamee*	Royal United Services Institute: United Kingdom, Canada
Thomas Claiborne	E Oppenheimer & Son: South Africa, United States
Thomas Nziritimana*	TransAfrika Resources: South Africa, Democratic Republic of Congo
Thomas Vester Nielsen	BankInvest, Denmark
TN Ninan	<i>Business Standard</i> , India
Tumenta Kennedy	Wittenberg Center for Global Ethics: Germany, Cameroon
Victor Ngezayo	Group Ngezayo, Democratic Republic of Congo
Witney Schneidman	Schneidman and Associates, United States

---

\* Denotes attendance at both meetings in Como and Kivu in May and December 2008 respectively; no asterisk denotes participation at one meeting only. The last-named country refers to the participant's national origin.